

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

جامعة الحاج خضر، باتنة

الإجابة النموذجية لمقاييس: الأسواق المالية الدولية

طلبة ماستر 1

تخصص: اقتصاد نقدi وبنوك

باتنة، في 15/1/2018

1- من بين العبارات التي نتوقف عندها ونحن نقرأ مقاييس الأسواق المالية الدولية هي: "الموارد المالية غير السيادية".

المقصود بهذه العبارة التي نصادفها بين الحين والآخر هي الأموال التي تأتي من مصدر غير سيادي، وهي الأسواق المالية حيث يتم التعامل بالأوراق المالية والسنادات بيعاً وشراءً. كما تتضمن أذونات الخزانة ومتعددة أنواع السنادات سيما تلك التي تصدرها الشركات. والغاية من كل ذلك تتمثل في تمويل المشاريع التنموية.

2- للسهم العادي قيم متباعدة، وكل منها توضح وضعاً مختلفاً عن غيره. للسهم ثلات قيم، هي: القيمة الإسمية وتوضع عند إنشاء السهم لأول مرة؛ والقمة الدفترية ويمكن حسابها بإضافة السهم العادي وحساب الفائض في الميزانية العمومية، وبعدها تقسم على عدد الأسهم. أما القيمة الأخرى فهي القيمة السوقية وهي الأكثر أهمية لأنها تحدد بفعل العرض والطلب في سوق الأوراق المالية.

من أهم أنواع الأوراق المالية التي يتم تداولها في السوق المنظمة هي الأسهم في المقام الأول وبنسبة عالية، بينما تشكل السنادات نسبة أقل بكثير، وتفاوت النسب من سوق إلى آخر. أما في السوق غير المنظمة فالنسبة غالباً ما تكون عكسية، أي التعامل في السنادات أكثر من الأسهم.

3- تزايدت المعاملات في سوق الفوريكس بين المتعاملين وبشكل لافت وفي أسواق معروفة. من المتعاملين الكبار في سوق الفوريكس هي البنوك والمؤسسات المالية. وتعتبر سوق الفوريكس من أكبر الأسواق ديناميكية إذ يبلغ متوسط قيمة التداول اليومي نحو 5 تريليون دولار ولكن بجميع العملات الرئيسية وفي أسواق: لندن، نيويورك، طوكيو، زيوريخ، فرانكفورت، هونغ كونغ، سنغافورا وسيديني. وهي مفتوحة 24 ساعة و5 أيام في الأسبوع.

4- تساهمن سوق النقد في تنشيط الحرکية الاقتصادية مع هيئات عامة وخاصة. من المعروف أن سوق النقد ليس لها مكاناً محدداً، كما أنها ليست مؤسسة تجارية مثلما هو الحال في بورصة نيويورك للأوراق المالية. وهي سوق قصيرة المدى، أي أنها تطلي على المعاملات أقل من سنة. وتستعمل هذه السوق هيئات مثل: شركات الأعمال، البنوك، وأيضاً الحكومات. ولكونها قصيرة المدى فهي قليلة المخاطر أو لا تطلي عليها إطلاقاً.

5- تستعمل الحكومات أدوات الخزانة ولكن يجري التعامل بها بيعاً وشراء بطرق متعارف عليها.

ما هو شائع في معظم الدول المتقدمة هو أن الحكومات تصدر هذا النوع من الأوراق المالية القصيرة المدى وتبيعها بالخصم أي أقل من قيمتها الاسمية. وأما التعامل فيتم بطريقين، هما: أولاً، بيع إصدارات جديدة؛ وثانياً، التجارة بالأوراق المستحقة منها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تعرض الأذونات الجديدة ذات الثلاثة أشهر أو ستة أشهر أسبوعياً. أما التي تقدر إلى السنة فتعرض شهرياً.

6- من المعضلات التي تواجه الأوراق المالية عند بداية إصدارها تتعلق بوضع السعر الحقيقي لها. من الصاعب التي تواجهه مصدراً للأوراق المالية هي وضع السعر. وما ينبغي مراعاته هو أن يكون السعر منخفضاً جداً لأن ذلك سيكون مكلفاً للجهة المصدرة للأوراق المالية. كما لا يمكن أن يكون السعر مرتفعاً جداً حتى لا يسبب ذلك خسارة لبنك الاستثمار. عليه، من الضروري أن يكون هناك توازناً حقيقياً يخدم صالح الطرفين.

7- في الأسواق المنظمة وغير المنظمة تتم المفاضلة في التعامل بالأسهم أو السندات. في الأسواق المنظمة يتم التعامل بالأسهم العادية أكثر من أي نوع آخر من الأوراق المالية، مع أنها كثيرة المخاطر، إلا أنها ذات مردود أعلى إذا ما قورنت بغيرها من الأسهم الممتازة والسندات بمختلف أنواعها. وفي الأسواق غير المنظمة نلاحظ العكس تماماً إذ يتم التعامل في هذه الأسواق بالسندات أكثر من الأسهم العادية، لكون السندات قليلة المخاطر أو تقاد تعدم فيها.

8- لبنيوك الاستثمار مهام عديدة منها توزيع ما تصدره من الأسهم والسندات. تقوم بنوك الاستثمار بمهام عديدة منها تقديم استشارات وإصدار الأوراق المالية وتوزيعها بعد إصدارها. ويتم ذلك بواسطة الكتاب الخاص حيث يجتمع الذين يفهمون الأمر في مكان محدد ليقتربوا بالأوراق المالية كلها أو جلها. أو تتم عملية التوزيع بالاكتتاب العام من طرف الجمهور عن طريق مجموعات البيع التي ينشئها بنك الاستثمار.

9- عادة ما يتساءل الناس عن كيفية تحديد أسعار الأوراق المالية في السوق المنظمة. تتحدد أسعار الأوراق المالية في السوق المنظمة في قاعة يحضرها المتعاملون السمسارون وتم عمليات البيع والشراء بالمزاد العلني. غالباً ما يكون السعر المبدئي هو سعر الافتتاح لذلك اليوم. وقد يرتفع السعر كثيراً أو قليلاً، كما قد ينخفض. ويتحقق ذلك على موقع الشركة التنافسي وعوامل أخرى مثل الابتكارات والعقود مع جهات أخرى محلية و/أو دولية.

10- ترددت الجزائر كثيراً في إنشاء (سوق مالي) أو بورصة فعالة لتمويل مشاريعها التنموية. تنشأ البورصة أساساً من شركات مساهمة خاصة تديرها لجنة البورصة يفترض أن تكون مستقلة. وما هو موجود في بورصة الجزائر هي شركات القطاع العام حيث تمتلك الدولة 80% مثل صيدا، ورياض سطيف، والأوراسي إلى جانب بعض الشركات الأخرى التي أضيفت مثل شركة روبيبة للعصابات وهي شركة عائلية! يضاف إلى كل هذا غياب الشفافية والإفصاح عن أداء هذه الشركات ليتم التعامل على أساسه.